

Distr.: General
12 July 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 65 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الطفل وحمايتها: متابعة

نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل

(القرارات د-27/2 و 147/76)

بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تقرير المقررة الخاصة المعنية ببيع
الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء
الجنسي على الأطفال، ماما فاطمة سينغاته، المقدم وفقاً لقرار الجمعية العامة 147/76.



تقرير المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال، ماما فاطمة سينغاته

موجز

في هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 147/76، تصف المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال، ماما فاطمة سينغاته، الأنشطة المضطرب بها فيما يتعلق بالاضطراب بولايتها منذ أن قدمت تقريرها السابق إلى الجمعية العامة (A/76/144).

وهي تقدم أيضاً دراسة مواضيعية عن معالجة إمكانية تعرض الأطفال للبيع والاستغلال الجنسي في إطار أهداف التنمية المستدامة. وتشمل الدراسة تحديد الأطفال المعرضين للخطر أو المعرضين للبيع والاعتداء والاستغلال الجنسيين في إطار الغايات 3-5 و 7-8 و 16-2. وتقرقر المقررة الخاصة أيضاً تدابير لحماية الفئات الضعيفة من الأطفال ضمن سياق: (أ) الحالة الطرفية للأسرة؛ (ب) والفضاء الرقمي؛ (ج) والرعاية المؤسسية والبديلة. ويتم التأكيد على الممارسات الجيدة والتوصيات من خلال الإشارة إلى الجهود الوطنية الرامية إلى ضمان عدم ترك أي طفل خلف الركب.

المحتويات

الصفحة

4	أولا - مقدمة
4	ثانيا - الأنشطة التي اضطلعت بها المقررة الخاصة
4	ألف - المؤتمرات والتعاطي مع الجهات صاحبة المصلحة
5	باء - الزيارات القطرية
5	ثالثا - دراسة مواضيعية عن معالجة إمكانية تعرض الأطفال للبيع والاستغلال الجنسي في إطار أهداف التنمية المستدامة
5	ألف - النطاق والهدف والمنهجية
6	باء - الإطار القانوني الدولي
8	جيم - تحليل المخاطر والدوافع التي تواجه الفئات الضعيفة من الأطفال في عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة
12	دال - التجليات والاحتياجات من الحماية في إطار الغايات 3-5 و 7-8 و 2-16
16	هاء - التحديات السياقية
19	واو - تدابير عملية لمعالجة أوجه ضعف الأطفال وحمايتهم من البيع والاستغلال الجنسي
26	رابعا - الخلاصة والتوصيات
26	ألف - الخلاصة
27	باء - التوصيات الموجهة إلى الدول وغيرها من أصحاب المصلحة

أولاً - مقدمة

- 1 - يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 147/76، معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال، في الفترة من آب/أغسطس 2021 إلى آب/أغسطس 2022.
- 2 - ويتضمن التقرير أيضاً دراسة مواضيعية عن معالجة إمكانية تعرض الأطفال للبيع والاستغلال الجنسي في إطار أهداف التنمية المستدامة.

ثانياً - الأنشطة التي اضطلعت بها المقررة الخاصة

ألف - المؤتمرات والتعاطي مع الجهات صاحبة المصلحة

- 3 - يمكن الاطلاع على معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها المقررة الخاصة في هذا المجال في عام 2021 في تقريرها السنوي المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والأربعين⁽¹⁾.
- 4 - وفي 7 شباط/فبراير 2022، اجتمعت المقررة الخاصة مع لجنة حقوق الطفل خلال دورتها التاسعة والثمانين لتبادل الآراء بشأن أنشطة كل منهما وتعزيز تعاونهما المستمر.
- 5 - وفي يومي 9 و 10 آذار/مارس 2022، قدمت المقررة الخاصة تقريرها السنوي⁽²⁾ إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والأربعين، وهو يركز على اتباع نهج عملي لمعالجة مسألة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً.
- 6 - وفي 11 آذار/مارس 2022، نظمت المقررة الخاصة نشاطاً جانبياً بشأن اتباع نهج عملي لمعالجة مسألة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً. وشارك كل من أوروغواي والاتحاد الأوروبي في رعاية هذا النشاط.
- 7 - وفي 11 آذار/مارس 2022 أيضاً، عقدت المقررة الخاصة اجتماعاً لتبادل الأفكار عبر الإنترنت مع دائرة من الشركاء من أجل الحصول على وجهات نظرهم ومدخلاتهم بشأن إمكانية المضي قدماً بالتوصيات الواردة في تقريرها الأخير المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان.
- 8 - وفي 23 آذار/مارس 2022، شاركت المقررة الخاصة وتعاونت مع لجنة حقوق الطفل وشركاء آخرين في نشاط على الإنترنت للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. وأدلت المقررة الخاصة، في معرض كلمتها، بأفكارها بشأن أمثلة جيدة على كيفية التصدي للاستغلال الجنسي للأطفال على الصعيد العالمي.

(1) A/HRC/49/51، الفقرات 3-10.

(2) A/HRC/49/51.

9 - ودعت المقررة الخاصة إلى الندوة الأفريقية المعنية بمنع العنف، التي عقدت في الفترة من 11 إلى 13 أيار/مايو 2022، والتي قدمت فيها عرضاً عن الحلول العملية التي قد تنتظر فيها الحكومات الأفريقية في سياق التصدي لبيع الأطفال واستغلالهم جنسياً.

10 - وفي قمة نظمها التحالف العالمي "WeProtect" يومي 1 و 2 حزيران/يونيه 2022، ألفت المقررة الخاصة كلمة رئيسية بشكل افتراضي، سلطت فيها الضوء على أهمية اعتماد وتنفيذ تدابير لوقاية الأطفال وحمايتهم وإعادة تأهيلهم، بغية التصدي للتحديات السياقية المتزايدة الناشئة عن العالم الرقمي.

باء - الزيارات القطرية

11 - أجرت المقررة الخاصة زيارة إلى الجبل الأسود في الفترة من 8 إلى 16 أيلول/سبتمبر 2021. وقُدِّم التقرير عن البعثة إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والأربعين، في آذار/مارس 2022. وتشكر المقررة الخاصة حكومة الجبل الأسود على التعاون الذي أبدته قبل زيارتها وأثناءها وبعدها.

12 - وقامت المقررة الخاصة بزيارة قطرية إلى موريشيوس في الفترة من 21 إلى 30 حزيران/يونيه 2022. كما وجهت لها حكومة الفلبين دعوة لزيارة البلد في النصف الثاني من عام 2022. وتعرب المقررة الخاصة عن امتنانها لقبول طلباتها، وتتطلع إلى إجراء حوارات بناءة فيما يتعلق بالزيارات القطرية.

ثالثاً - دراسة مواضيعية عن معالجة إمكانية تعرض الأطفال للبيع والاستغلال الجنسي في إطار أهداف التنمية المستدامة

ألف - النطاق والهدف والمنهجية

13 - في التقرير الذي يوجز رؤية المقررة الخاصة في عام 2020 (A/75/210)، شددت المقررة الخاصة على ضرورة تحديد الأطفال المعرضين لخطر الوقوع ضحية للبيع والاستغلال الجنسي وما ينبغي فعله للتخفيف من مواطن ضعفهم ولتلبية احتياجاتهم من الحماية⁽³⁾. وفي التقرير نفسه، سلطت الضوء على أهمية تحليل هذه المسألة في سياق الغايات 3-5 و 7-8 و 16-2 من أهداف التنمية المستدامة مع التركيز على فئات محددة من الأطفال الذين هم أكثر عرضة لخطر التخلف عن الركب⁽⁴⁾،⁽⁵⁾. ولذلك فإن الهدف من هذا التقرير هو معالجة هذه المسائل لكي يُسترشد بها في الاستعراضات الوطنية وتقارير المتابعة بشأن أهداف التنمية المستدامة في سياق حماية أكثر فئات الأطفال ضعفاً من البيع والاستغلال الجنسي.

14 - واستناداً إلى تقريرها الأخير المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، بشأن اتباع نهج عملي لمعالجة مسألة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً من خلال تقديم خدمات الوقاية والحماية وإعادة التأهيل، تحدد المقررة الخاصة في هذا التقرير الأطفال الأكثر عرضة للخطر أو عرضة للبيع والاعتداء والاستغلال الجنسيين في إطار الغايات 3-5 و 7-8 و 16-2 من أهداف التنمية المستدامة. كما تقدم أمثلة على الممارسات الجيدة

(3) A/75/210، الفقرة 48.

(4) ترد مجموعة المؤشرات المحددة في القائمة (التحسينات التي أدخلت حتى الدورة الثانية والخمسين في آذار/مارس 2021، E/CN.3/2021/2، المرفق)، بالصيغة التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين في عام 2017.

(5) A/75/210، الفقرة 47.

لمعالجة هذه القضايا وحماية هذه الفئات الضعيفة من الأطفال في سياق الحالة الظرفية للأسرة والفضاء الرقمي وفي السياقات المؤسسية.

15 - وفي ظل الآثار غير المسبوقة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي عرضت للخطر المكاسب التي تحققت من حيث أهداف التنمية المستدامة وزادت من تعرض الأطفال للبيع والاستغلال الجنسي، بات من الضروري معالجة أوجه عدم المساواة الصارخة ومواطن الضعف القائمة بالنسبة لأشد الأطفال حرماناً⁽⁶⁾. ولأن أزمة كوفيد-19 كان لها آثار دائمة على المؤسسات العامة وحقوق الإنسان والخدمات الأساسية، فمن الضروري مراجعة الوضع القائم بهدف إيجاد حلول مستدامة. ويمكن أن يسهم ذلك في إعادة البناء بشكل أفضل فيما يتعلق بتوفير الحماية للطفل.

16 - ولذلك، فإن الهدف من هذه الدراسة هو أن تكون بمثابة دليل، وأن تقترح توصيات لحماية أشد الأطفال ضعفاً من البيع والاستغلال الجنسي على الدول وأصحاب المصلحة الآخرين عند تطبيق إطار أهداف التنمية المستدامة على العمليات والبرامج والتدابير الوطنية.

17 - ومن أجل جمع معلومات يُستعان بها في إعداد التقرير، إلى جانب استعراض المراجع المتاحة، وجّهت المقررة الخاصة إلى الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والوكالات والأوساط الأكاديمية والأفراد نداء تدعوهم فيه إلى تقديم مساهمات تتضمن أمثلة ملموسة على الممارسات الجيدة. وتود المقررة الخاصة أن تشكر جميع أصحاب المصلحة الذين استجابوا لدعوتها على ما أدلوا به من مساهمات قيّمة⁽⁷⁾.

باء - الإطار القانوني الدولي

18 - يُعترف بالأطفال في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 باعتبارهم أصحاب حقوق وفئة ضعيفة تحتاج إلى التمكين⁽⁸⁾. وتتضمن اتفاقية حقوق الطفل، والبروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، أحكاماً تحمي الأطفال من الاعتداء والاستغلال الجنسيين. وتحظر المادة 2 من الاتفاقية أي نوع من أنواع التمييز، بغض النظر عن عنصر الطفل أو لونه أو جنسه أو لغته أو دينه أو رأيه السياسي أو غيره أو أصله القومي أو الإثني أو الاجتماعي، أو ثروته، أو عجزه، أو مولده، أو أي وضع آخر. كما أن اللاجئين ومجتمعات السكان الأصليين والأقليات الإثنية والأطفال ذوي الإعاقة يتمتعون أيضاً بالحماية بموجب المادة 2. وقد لخصت المجموعة الواسعة من السوابق القضائية والتعليقات العامة والملاحظات الختامية للجنة الاحتياجات الخاصة لفئات أخرى من الأطفال، مثل الأطفال الفقراء، وأولئك الذين يتعرضون للإيذاء أو التشريد أو يتضررون من النزاع أو تغير المناخ، وأولئك الذين يعيشون في الشوارع أو في مؤسسات الرعاية. والصكوك الإقليمية، مثل الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورعايته، واتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، تشكل التزامات على عاتق الدول الأطراف بمنع وحماية وضمان الدعم الكافي وإمكانية اللجوء إلى القضاء لجميع الأطفال.

(6) انظر A/HRC/46/31.

(7) متاحة على الرابط التالي: www.ohchr.org/en/calls-for-input/2022/addressing-vulnerabilities-children-sale-and-sexual-exploitation-framework

(8) القرار 1/70، الفقرتان 23 و 51.

19 - ولذلك، فإن خطة عام 2030 هي بمثابة مخطط للتنفيذ الفعال للصوصك القانونية الدولية القائمة. ويعكس العديد من أهداف وغايات التنمية المستدامة الالتزامات القانونية التي تعهدت بها الدول بالفعل بموجب قانون المعاهدات والأعراف. ولقياس مدى تحقيق هذه الأهداف، يمكن أيضاً استخدام المؤشرات لقياس مدى الامتثال للقانون الدولي حيثما يوجد تقاطع بين الغايات والالتزامات القانونية الدولية. وفي حين أن الأحكام المختلفة الواردة في هذه الأهداف تنص على تطبيق القانون الدولي بدرجات ونطاقات مختلفة، فإن عدم الامتثال للغايات المحددة في إطار هذه الأهداف، ولا سيما الغايات 3-5 و 7-8 و 2-16، يدل أيضاً على تجاهل صريح للالتزامات القانونية التي تعهدت بها الدول الأطراف.

20 - ويتصل الهدف 3-5 من أهداف التنمية المستدامة بالقضاء على الممارسات الضارة مثل زواج الأطفال، التي تتناولها أيضاً اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. ويشكل الزواج قبل سن 18 عاماً انتهاكاً لحقوق الإنسان الواجبة للأطفال. وسلطت المقررة الخاصة الضوء على أن زواج الأطفال يمكن اعتباره بيعاً للأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي، وأكدت أيضاً، بالاشتراك مع مقررین خاصين آخرين، أنه لا يمكن تبرير زواج الأطفال على أسس تقليدية أو دينية أو ثقافية أو اقتصادية. وتتص الاتفاقية، بموجب المادة 24، على أنه ينبغي للدول الأطراف أن "تتخذ... جميع التدابير الفعالة والملائمة بغية إلغاء الممارسات التقليدية التي تضر بصحة الأطفال".

21 - وتطلب الغاية 7-8 من أهداف التنمية المستدامة من الدول أن تتخذ تدابير للقضاء على العمل القسري، ووضع حد للرق الحديث والاتجار بالبشر، وضمان حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها، بما في ذلك بيع الأطفال و/أو الاعتداء جنسياً عليهم عن طريق البغاء أو القيام بأنشطة غير مشروعة. وتستند هذه الغاية إلى المادة 32 من اتفاقية حقوق الطفل، التي تحظر أي عمل يمكن أن يكون ضاراً بنمو الطفل، والمادة 35 التي تحظر بيع الأطفال لأي غرض من الأغراض أو بأي شكل من الأشكال. ويشمل الإطار الدولي أيضاً اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام لعام 1973 (رقم 138)، التي تحدد الحد الأدنى لسن الاستخدام في 15 سنة (المادة 2-3)، مع خيار تحديدها في 14 سنة كتدبير انتقالي (المادة 2-4).

22 - ويمكن ربط الغاية 2-16 من أهداف التنمية المستدامة، التي تطالب الدول بإنهاء إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم وتعذيبهم وسائر أشكال العنف المرتكب ضدهم، بالمادة 37 من اتفاقية حقوق الطفل، التي تلزم أيضاً الدول الأطراف بأن تكفل ألا يُعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتتضمن المادة 19 من الاتفاقية حكماً أوسع نطاقاً لحماية الأطفال من الإساءة العقلية والبدنية. وقد سبق للمقررة الخاصة أن أدرجت العنف البدني والعنف العقلي والإهمال وسوء المعاملة والاستغلال، بما في ذلك الاعتداء الجنسي، كعوامل ينبغي النظر فيها لحماية الأطفال⁽⁹⁾. واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تنطبق أيضاً على الاتجار وغيره من أشكال الاستغلال. وفي اتفاقية العمل الجبري لعام 1930 (رقم 29)، تدعو منظمة العمل الدولية إلى حظر الاتجار وغيره من أشكال الاستغلال والقضاء عليه. وتتنطبق أيضاً اتفاقية العمال

(9) انظر E/CN.4/2000/73.

المنزليين لعام 2011 (رقم 189)، حيث إن الأطفال المستغلين ينتهي بهم المطاف عادة في ممارسة العمل المنزلي. والمعاهدات المبرمة على الصعيد الإقليمي، مثل اتفاقية مجلس أوروبا بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، واتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المتعلقة بمنع ومكافحة الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض البغاء، واتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الاتجار الدولي بالأحداث، كلها صكوك بالغة الأهمية وتطبق في هذا الصدد.

جيم - تحليل المخاطر والدوافع التي تواجه الفئات الضعيفة من الأطفال في عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة

1 - الأطفال الأكثر عرضة للخطر أو عرضة للبيع والاستغلال الجنسي

23 - هناك فئات معينة من الأطفال تكون أكثر عرضة للبيع والاستغلال الجنسي بسبب جوانب محددة من أحوالهم عند الولادة أو هويتهم أو ظروفهم. ويعزى التركيز على مواطن ضعفهم إلى أن هناك مخاطر محددة يواجهونها، أو أن ثمة احتمالاً أكبر لتعرضهم للبيع والاستغلال الجنسي أو وقوعهم ضحية لهما. وقد تنشأ أوجه الضعف هذه بسبب الحالة الظرفية لأسرهم؛ في الفضاء الرقمي؛ أو ضمن السباقات المؤسسية أو البديلة. ومن المرجح أن يتعرض هؤلاء الأطفال للعنف والحرمان من طائفة من حقوق الإنسان. وقد أوجزت⁽¹⁰⁾ المقررة الخاصة وأكدت من جديد⁽¹¹⁾ أن الضعف ناجم عن تعرض الطفل لمجموعة من المخاطر في الحياة اليومية أو بشكل تراكمي وأثر ذلك على قدرة الطفل على الصمود. ويتوقف وضع الطفل الضعيف على حالة الطفل، ولكن الأهم من ذلك أنه يتوقف على البيئة المباشرة للطفل والسياق الأوسع نطاقاً الذي يضم عناصر مترابطة⁽¹²⁾.

(أ) الأطفال الضعفاء بحكم الحالة الظرفية لأسرهم

24 - لكل طفل الحق في بيئة آمنة. وينبغي عدم فصل الطفل عن والديه على كره منهما، إلا عندما يتم ذلك لصون مصالح الطفل الفضلى⁽¹³⁾. والأطفال المحرومون من العيش في سياق الأسرة، أو أولئك الذين يفتقرون إلى منازل مستقرة، يعانون من زيادة خطر التعرض للبيع والاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي.

25 - والأطفال الذين يعانون من الفقر، ولا سيما الضغوط المالية، يُدفعون إلى أوضاع مثل عمل الأطفال أو يصبحون ضحايا لتنشئة منقوصة، أو الإهمال، أو العنف الأسري، أو الإيذاء البدني أو العاطفي. وكثيراً ما يباع الأطفال أو يجبرون على اتخاذ خيارات صعبة لضمان بقاء الأسرة، وذلك بسبب العسر المالي. ويمكن أيضاً أن تؤدي المصاعب التي يواجهها الأطفال أثناء الطفولة إلى زيادة ضعف الأطفال عن طريق الحد من مهارات التأقلم لديهم، والتي بدونها لا يستطيعون الإفلات من العلاقات الشديدة الخطورة التي تربطهم بمستغليهم، مما يؤدي إلى زيادة اعتمادهم عليهم في المأوى والاحتياجات الأساسية. ويمكن أن تسهم

(10) انظر A/68/275.

(11) انظر A/HRC/46/31 و A/HRC/25/48.

(12) انظر A/68/275، الفقرات 21-66. انظر أيضاً A/HRC/25/48، الفقرة 29، و A/HRC/46/31، الفقرة 17.

(13) اتفاقية حقوق الطفل، المادة 9.

الأشكال المتعددة من الحرمان في الأسباب التي تدفع المراهقين إلى مغادرة منازلهم بحثاً عن حياة أفضل، مما قد يؤدي بهم في نهاية المطاف إلى قطاع تجارة الجنس، حيث يتعرضون للإيذاء والاستغلال.

26 - والأطفال المتقلون معرضون بشدة لخطر البيع والاستغلال الجنسي⁽¹⁴⁾. ويشمل هؤلاء الأطفال المهاجرين وملتمسي اللجوء واللاجئين والأطفال المتأثرين بالنزاعات أو المشردين بسبب تغير المناخ والكوارث الطبيعية. والأطفال غير الحاملين للوثائق اللازمة والفُصّر غير المصحوبين بذويهم معرضون للخطر أيضاً بسبب المخاطر التي تتفاقم من جراء محدودية فرص الاستقادة من مسارات الهجرة الآمنة والخدمات وفرص اللجوء إلى القضاء. ويواجه الأطفال المشردون بسبب الهجرة الناجمة عن المناخ مخاطر ناشئة عن نقلهم إلى مستوطنات عشوائية تقتصر على الهياكل الأساسية ويواجهون مخاطر بيئية⁽¹⁵⁾. كما أن التمييز ومحدودية فرص الحصول على الخدمات والحواجز اللغوية تجعلهم ضعفاء للغاية. إن النزاعات التي طال أمدها والنزاعات الجديدة الناشئة تدفع ملايين الأطفال إلى أن يكونوا عرضة للاتجار بالبشر وبيعهم واستغلالهم.

27 - كما يواجه الأطفال المنتمون إلى الأقليات ومجتمعات السكان الأصليين، أو في المناطق الريفية، أوجه ضعف متزايدة⁽¹⁶⁾. وتتعلق القضايا التي كثيراً ما يتأثرون بها بالتشرد، ومحدودية فرص حصولهم على التعليم النظامي، والحواجز اللغوية. وهذه العوامل تجعلهم معرضين بشكل خاص لمخاطر الاستغلال الجنسي والاتجار⁽¹⁷⁾.

28 - وأطفال الشوارع، المحرومون من العيش في سياق الأسرة، أو الأطفال الذين يفتقرون إلى منزل مستقر، معرضون للتجنيد والخداع والاستغلال الجنسي⁽¹⁸⁾. ويبدو أيضاً أن هناك صلات بين الاستغلال الجنسي للفتيان والتشرد، وقضايا الصحة العقلية، وتعاطي المخدرات⁽¹⁹⁾. وقد خلصت المؤسسة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية إلى أن الفتيان من ضحايا الاستغلال الجنسي يقل احتمال إبلاغهم وتحديد هويتهم، وإن هم قاموا بذلك، فإنهم يواجهون عقبات كبيرة تحول دون حصولهم على المساعدة⁽²⁰⁾. ومن المعروف أيضاً أن العيش في منزل يعاني من مشاكل متعددة مثل تعاطي المخدرات⁽²¹⁾ والإدمان ومشاكل الصحة العقلية ومشاكل التأقلم والتعلق

(14) تقرير مقدّم من شيلي؛ وأمانة لجنة الأطراف في اتفاقية حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، تقرير خاص: حماية الأطفال المتأثرين بأزمة اللاجئين من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي (2017).

(15) Elizabeth Ferris, "Securing the Rights and Protection of Children on the Move", background paper for Climate Mobility and Children: A Virtual Symposium, 3 and 4 November 2020 (United Nations Children's Fund (UNICEF) and International Organization for Migration, 2020), p. 2

(16) انظر ECPAT International, *The Commercial Sexual Exploitation of Children in East and South East Asia* (2014); and Alberto Minujin, "Child Poverty in East Asia and the Pacific: deprivations and disparities – a study of seven countries" (UNICEF, Division of Policy and Strategy, 2011)

(17) ECPAT International, "Hotel staff took action: indigenous children are not for sale", 8 June 2020

(18) تقرير مقدّم من شيلي.

(19) تقرير مقدم من المؤسسة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية.

(20) المرجع نفسه.

(21) المرجع نفسه. انظر أيضاً: Jennifer Cole and Ginny Sprang, "Sex trafficking of minors in metropolitan, micro-politan, and rural communities", *Child Abuse and Neglect*, vol. 40 (2015)

يزيد من احتمال الاستغلال الجنسي، وكذلك الممارسة الجنسية المبكرة⁽²²⁾. والفتيان والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين من الأطفال معرضون بشدة لاحتمال أن ينتهي الأمر بهم بلا مأوى، وقد ينخرطون أيضا في "ممارسة الجنس من أجل البقاء" بسبب غياب شبكة اجتماعية يعتمدون عليها⁽²³⁾.

29 - ويواجه الأطفال ذوو الإعاقة الذين لا يتمتعون بالحماية الكافية أو لا توفر لهم بيئة تمكينية في سياق أسرهم درجات أعلى من التعرض للبيع والاستغلال. وهم يعانون من الإهمال والاعتداء البدني والجنسي، خاصة ضمن دائرة من يتقون بهم⁽²⁴⁾. وقد خلصت الدراسات أيضا إلى أن الأطفال ذوي الإعاقة يعانون من زيادة احتمال تعرضهم لعمل الأطفال مقارنة بأقرانهم غير ذوي الإعاقة⁽²⁵⁾. والأطفال ذوو الإعاقات النفسية أو الذهنية هم أكثر عرضة بخمس مرات للانتهاك الجنسي من أقرانهم غير ذوي الإعاقة⁽²⁶⁾. وتتعرض الفتيات ذوات الإعاقة أيضا لخطر الاستغلال بشكل غير متناسب بسبب عجزهن عن تحديد المخاطر المحدقة بهن، وسهولة تلاعب المتجرين بهن نسبيا⁽²⁷⁾.

(ب) الأطفال الضعفاء داخل الفضاء الرقمي

30 - في حين أن الفضاء الرقمي والتكنولوجيات الجديدة توفر العديد من الفرص الإيجابية للأطفال، فإنها تشكل أيضا مخاطر وتهديدات جديدة. وتُظهر البيانات التي جُمعت أثناء فترة الإبلاغ أن أكثر من 21,7 مليون بلاغ خلال عام 2020 أشارت إلى وجود 65 مليون من الصور ومقاطع الفيديو والملفات الأخرى التي تتضمن محتوى يحتمل أن ينطوي على الاعتداء والاستغلال⁽²⁸⁾. وأكثر من 99 في المائة من البلاغات عبر الإنترنت التي تلقاها خط الإبلاغ الإلكتروني CyberTipline في عام 2021 تتعلق بمواد يشتبه في أنها تنطوي على الاعتداء الجنسي على الأطفال⁽²⁹⁾. وهناك أيضا العديد من البلاغات التي وردت حول زيادة مخاطر التسلط عبر الإنترنت والاعتداء على الأطفال⁽³⁰⁾. ومن المعروف أن شبكات المافيا تستفيد من الحاجات الاقتصادية للأسر عن طريق استدرج الأطفال واستغلالهم من خلال إرسال رسائل إباحية والابتزاز الجنسي⁽³¹⁾. وتبين البحوث أن الفتيات اللاتي يعانين من تدني الثقة بالنفس ومن العزلة

(22) تقرير مقدم من منظمات المجتمع المدني في هولندا.

(23) المرجع نفسه. انظر أيضا A/76/144.

(24) تقرير مقدم من منظمات المجتمع المدني في هولندا.

(25) تقرير مقدم من السلفادور.

(26) تقرير مقدم من اليونيسف.

(27) المرجع نفسه. انظر أيضا Joan A. Reid, "Sex trafficking of girls with intellectual disabilities: an exploratory mixed methods study", *Sexual Abuse A Journal of Research and Treatment*, vol. 30, No. 2, (2016).

(28) تقرير مقدم من المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين.

(29) المرجع نفسه.

(30) تقرير مقدم من شيلي؛ وتقرير مقدم من منظمة المساواة الآن.

(31) المرجع نفسه.

والمشاكل النفسية وفقدان الشهية يقعن ضحايا للرجال الذين يسعون إلى ممارسة الجنس معهن، ولا سيما على شبكة الإنترنت⁽³²⁾.

(ج) الأطفال في أماكن الرعاية المؤسسية والبديلة

31 - يمكن أن يكون الأطفال في أماكن الرعاية البديلة أو المؤسسية مثل دور الأيتام أو مؤسسات الرعاية الداخلية أو دور الحضانه أو المدارس الداخلية أو دور الإصلاح والتأهيل عرضة للاعتداء والاستغلال الجنسيين⁽³³⁾ في غياب الضمانات واللوائح الكافية لحمايتهم. وعلاوة على ذلك، تشير دراسات مختلفة إلى أن آثار الإيداع في مؤسسات الرعاية ضارة بنماء الأطفال⁽³⁴⁾. ولا تزال لجنة حقوق الطفل تشعر بالقلق إزاء ارتفاع معدلات إيداع الأطفال في مؤسسات الرعاية، ولا سيما الأطفال ذوي الإعاقة أو أطفال الأقليات الإثنية ومجتمعات السكان الأصليين⁽³⁵⁾. والأطفال الذين يخرجون من مؤسسات الرعاية وهو يفترقون إلى نظم الدعم في أثناء انتقالهم إلى مرحلة البلوغ يتعرضون أيضا لعدد لا يحصى من المخاطر.

2 - الترابط بين أهداف التنمية المستدامة

32 - تتفاقم حالة الأطفال الأكثر عرضة لخطر البيع والاستغلال الجنسي أيضا لأن الدول لم تحقق الغايات المحددة في إطار أهداف التنمية المستدامة الأخرى، ومن ثم لا بد من السعي إلى تحقيق جميع أهداف خطة عام 2030، لأنها جميعا مترابطة.

33 - ويؤدي الفقر والضغط المالية المرتبطة به إلى حالات يجبر فيها الأطفال على ممارسة الجنس من أجل البقاء على قيد الحياة أو حالات شديدة خطورة، ويؤدي ذلك إلى تفاعلهم مع أفراد يمكن أن يسيئوا استخدام مواطن ضعفهم الاقتصادية. كما أن الفقر يديم أو يزيد من احتمال حدوث ممارسات ضارة مثل زواج الأطفال⁽³⁶⁾. ومن المرجح أن تعرّض الأسر الأمية والأقل تعليما أطفالها لممارسات ضارة⁽³⁷⁾.

34 - وعدم المساواة بين الجنسين والتمييز والوصم والأعراف ونظم القيم المعيبة والعنف كلها عوامل تسهم في إعاقة الفتيات عن تحقيق إمكاناتهن الكاملة لجعلهن قادرات على تمكين أنفسهن من انقاء مختلف مظاهر البيع والاستغلال الجنسي.

35 - وتشير الاتجاهات العالمية إلى ارتفاع معدل عمالة الأطفال لأول مرة منذ عقدين. ويتصل عدم الحد من التفاوت الاقتصادي داخل البلدان وفيما بينها بزيادة معدلات بطالة البالغين، مما يؤدي إلى زيادة

(32) تقرير مقدم من منظمات المجتمع المدني في هولندا.

(33) تقرير مقدم من الاتحاد الروسي.

(34) تقرير مقدّم من كاترين إ. فان دور بجامعة غريفيث، وريبكا نيب، وكبيرة المستشارين التقنيين في شبكة تحسين الرعاية.

(35) انظر لجنة حقوق الطفل، الملاحظات الختامية، على سبيل المثال: النمسا (CRC/C/AUT/CO/5-6، عام 2020)؛ وكوستاريكا (CRC/C/CRI/CO/5-6، عام 2020)؛ وتشيكيا (CRC/C/CZE/CO/5-6، عام 2021).

(36) البرنامج العالمي المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لإنهاء زواج الأطفال، "زواج الأطفال"، 2021 (متاح على الموقع: www.unicef.org/protection/child-marriage). انظر أيضا التقريرين المقدمين من مصر وموريشيوس.

(37) تقريران مقدمان من مصر وموريشيوس.

مخاطر إساءة المعاملة والبيع والاستغلال الجنسي⁽³⁸⁾. كما تهدد الآثار المستمرة لكوفيد-19 بدفع 8,9 ملايين طفل آخرين إلى دائرة عمالة الأطفال بحلول نهاية عام 2022⁽³⁹⁾.

36 - وبالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات تتعلق بالمناخ من أجل التصدي لارتفاع درجات الحرارة والكوارث التي تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي والنزوح والهجرة وفقدان سبل العيش. ولا تزال الاعتبارات المتصلة بالأطفال غير ظاهرة للعيان في سلاسل التوريد والمنتجات والعمليات التجارية⁽⁴⁰⁾، مما يعرض ملايين الأطفال لخطر الاستغلال والعمل وسوء المعاملة⁽⁴¹⁾.

37 - وبسبب جائحة كوفيد-19، شهدت البلدان المزيد من حالات تعطيل الأداء الحكومي. وتواجه نكسات كبيرة نُظِم سيادة القانون والحماية. وفي ظل القضايا المحيطة بالمساءلة والافتقار إلى مؤسسات شاملة للجميع، يواجه الأطفال المعرضون للخطر انتكاسات مستمرة فيما يتعلق بحمايتهم وإمكانية لجوئهم إلى القضاء و/أو خدمات إعادة التأهيل⁽⁴²⁾.

38 - ولا تزال إقامة الشراكات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة تمثل إحدى المسائل المعقدة التي يتعين تسخيرها لقضية التصدي لبيع الأطفال واستغلالهم جنسياً. ولا يدار القطاع الخاص بشكل جيد، ولا سيما فيما يتعلق بوكالات السياحة والسفر، ومقدمي خدمات الإنترنت، وشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والمؤسسات المالية. وثمة ثغرات أيضاً تكمن في الاتفاقات والشراكات الثنائية والإقليمية والدولية مع بلدان المنشأ والعبور والمقصد بشأن الاتجار.

دال - التجليات والاحتياجات من الحماية في إطار الغايات 3-5 و 7-8 و 2-16

39 - وكجزء من آليات المتابعة والاستعراض، تشجع خطة عام 2030 الدول الأعضاء على إجراء استعراضات منتظمة وشاملة للتقدم المحرز على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وستيسر النقاط الرئيسية التي قدمتها الدول والعديد من الجهات صاحبة المصلحة في إطار الاستعراضات الوطنية الطوعية لأهداف التنمية المستدامة 3-5 و 7-8 و 2-16 تبادل الخبرات، بما في ذلك أوجه النجاح والتحديات والدروس المستفادة فيما يتعلق بحماية الأطفال. ويمكن لهذه النتائج على النحو المبين أدناه أن تدعم الدول في صياغة سياسات فعالة وتعزيز المؤسسات في ما تبذله من جهود على الصعيد الوطني.

(38) تقريران مقدمان من عمان وموريشيوس.

(39) UNICEF and International Labour Organization (ILO), *Child Labour, Global Estimates, 2020, Trends and the Road Forward* (2021).

(40) UNICEF and United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, "Preventing corporate abuse and realizing child rights: the case for UK legislation on human rights and environmental due diligence" (2021), p. 8.

(41) UNICEF, *The Climate Crisis is a Child Rights Crisis* (2021), p. 111.

(42) انظر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات، التقرير عن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. متاح على الرابط التالي: <https://unstats.un.org/sdgs/report/2021/goal-16/>.

1 - القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال، والزواج المبكر، والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث

40 - يزداد خطر زواج الأطفال نتيجة لضعف الظروف الاقتصادية داخل الأسرة، ومحدودية أو انعدام فرص الحصول على التعليم والخدمات الأساسية. كما أن التكاليف الاجتماعية لزواج الأطفال مرتفعة للغاية⁽⁴³⁾. وتعد ممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري مظهرا مباشرا من مظاهر عدم المساواة بين الجنسين، وهو ما يبرزه بشكل جيد مستودع البيانات الوصفية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة⁽⁴⁴⁾. وتؤكد نتائج الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2021 من جديد العلاقة المعقدة بين زواج الأطفال والممارسات التقليدية الضارة بالتزامن مع حالة انعدام السلامة والأمن وزعزعة الاستقرار السياسي⁽⁴⁵⁾.

41 - ومن المعروف أيضا أن زواج الأطفال هو آلية تكيف بالنسبة للفئات الضعيفة المتأثرة بالنزاعات والأزمات الغذائية والكوارث. وهناك تقارير عن بيع الأطفال في حالات النزاع من أجل بقاء الأسرة أو سعيا وراء تحقيق أرباح في مرافق الرعاية المؤسسية⁽⁴⁶⁾. وبالإضافة إلى ذلك، ينظر الآباء إلى الزواج على أنه وسيلة "لحماية" بناتهم من ارتفاع معدلات العنف البدني والجنسي في أوقات النزاع أو الأزمات⁽⁴⁷⁾.

42 - وفي السنوات الأخيرة، شوهد ارتفاع مثير للقلق في حالات زواج الأطفال بين أشد فئات اللاجئين ضعفا، بل وحتى في الحالات التي كان فيها زواج الأطفال أقل بكثير قبل النزاع⁽⁴⁸⁾. ويميل آباء الأطفال ذوي الإعاقة ومقدمو الرعاية لهم أيضا إلى تبرير الزواج القسري بتأمين رعاية طويلة الأجل وبأن الزواج يمكن أن يخفف من حدة الإعاقة⁽⁴⁹⁾. ويمكن للحواجز التي تحول دون تعامل الفتاة اليتيمة مع نظام العدالة الرسمي لمنع إجبارها على الزواج بشكل غير قانوني ولوفاة أحد الوالدين أن يزيدا من احتمال تزويجها. وفي ظل آثار كوفيد-19، تم تقليص حملات التوعية والحوارات المجتمعية حول الآثار الضارة لزواج الأطفال، وقد وُجد ذلك فراغا خطيرا⁽⁵⁰⁾. وتشير الأدلة المستقاة من تجربة كل من زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث إلى ضرورة أن تكون التدخلات من خلال برامج الحماية الاجتماعية محددة الأهداف باتخاذ

(43) تقرير المقررة الخاصة عن اتباع نهج عملي لمعالجة مسألة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً (A/HRC/49/51)، عام 2022.

(44) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات، مستودع البيانات الوصفية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة بشأن الغاية 5-3. متاح على الرابط التالي: <https://unstats.un.org/sdgs/metadata/?Text=&Goal=5&Target=5.3>

(45) Department of Economic and Social Affairs, high-level political forum on sustainable development, *Voluntary National Reviews Synthesis Report 2021*

(46) انظر Girls Not Brides, "Child Marriage in Humanitarian Contexts", thematic brief (August 2020); and Arab Reporters for Investigative Journalism, "Underage orphaned girls married off in Egyptian 'welfare homes'", 2021

(47) انظر World Vision, "Breaking the chain, empowering girls and communities to end child marriages during COVID-19 and beyond", 20 May 2021

(48) United Nations Population Fund, "New study finds child marriage rising among most vulnerable Syrian refugees", 31 January 2017

(49) انظر Michelle McCarthy and others, "Risk of forced marriage amongst people with learning disabilities in the UK: perspectives of South Asian carers", *Journal of Applied Research in Intellectual Disabilities*, vol. 34, No. 1 (2020)

(50) UNICEF, "COVID-19, a threat to progress against child marriage", 2021, pp. 6 and 8

تدابير قادرة على الوصول إلى أشد الفئات فقرا من بين المجتمعات المحلية والأقليات الإثنية والأسر التي لا تزال محرومة من التعليم⁽⁵¹⁾.

2 - القضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر

43 - في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، تشارك أعداد كبيرة بشكل غير متناسب من الفئات الضعيفة، التي كثيرا ما ترتبط بالوضع الاقتصادي المتدني⁽⁵²⁾ للأطفال، في عمل الأطفال في القطاعات المهيمنة في الاقتصاد. وبالنسبة للأطفال المتأثرين بالفقر، فإن عمل الأطفال هو أحد أكبر القوى المحركة لبقاء الأسرة، حيث يُعتبر الدخل المتأتي من عمل الطفل حاسماً لبقاء الأسرة⁽⁵³⁾.

44 - ويؤكد التقرير عن الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2021 على ضرورة بذل جهود شاملة لتقييم مدى انتشار الاقتصاد غير الرسمي ووجوده في المناطق الريفية في مختلف الدول. وبالإضافة إلى ذلك، تشير الاستعراضات إلى ضرورة اتخاذ تدابير لمعالجة البطالة المتزايدة بين الشباب والحوافز التي تحول دون إيجاد سياحة مستدامة⁽⁵⁴⁾. ومن حيث الطلب، يُنظر إلى الأطفال من الفئات الضعيفة على أنه يسهل التلاعب بهم ويقل احتمال مطالبتهم بأجور أعلى أو بظروف عمل أفضل⁽⁵⁵⁾. ويواجه أطفال الشعوب الأصلية مشاكل محددة مثل عبودية الدين وغير ذلك من عمليات التلاعب من جانب وسطاء العمل، وهو ما يجعلهم في ضائقة اقتصادية، حيث تعجز الأسر عن سداد الدين⁽⁵⁶⁾. وشملت الآثار التي تلحق بأطفال الشعوب الأصلية من جراء الأعمال التجارية الاستخراجية المسجلة عمل الأطفال بصورة غير مشروعة والعمل كخدم في المنازل⁽⁵⁷⁾. كما يأتي الأطفال العاملون في المنازل من الأسر الريفية في المقام الأول، وكثيرا ما ينتهي الأمر بالفتيات اللواتي ينتقلن إلى المدن لتجنب الزواج كعاملات منازل أو يتعرضن لأشكال أخرى من الإساءة والاستغلال⁽⁵⁸⁾. والأطفال المعرضون بشكل خاص لخطر التجنيد في الجماعات المسلحة في حالات النزاع هم الأطفال المنتمون إلى الجماعات الإثنية المهمشة على نطاق واسع، أو من الطبقات الدنيا في جنوب آسيا، لأن حالات الطوارئ تعني في الغالب أن الفئات التي تحظى بمكانة متدنية

(51) انظر: UNICEF, *Understanding the relationship between child marriage and female genital mutilation: a statistical overview of their co-occurrence and risk factors* (2021).

(52) تقرير مقدم من غيانا؛ وتقرير مقدم من مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان.

(53) انظر: ILO, *World Report on Child Labour Economic vulnerability, social protection and the fight against child labour* (Geneva, 2013).

(54) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات، التقرير عن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

(55) Anti-Slavery International, *Child Slavery, 2022*, متاح على الرابط التالي: www.antislavery.org/slavery-today/child-slavery/.

(56) Federico Blanco Allais and Patrick Quinn, “*Marginalisation and child labour*”, working paper, ILO, 2009, pp. 7 and 8; ILO, *Forced labour, discrimination and poverty reduction among indigenous peoples in Bolivia, Peru and Paraguay*, 2008.

(57) Inter-American Commission on Human Rights, *Indigenous Peoples, Afro-Descendent Communities, and Natural Resources: Human Rights Protection in the Context of Extraction, Exploitation, and Development Activities* (2015), p. 171.

(58) انظر “Tanzania: child domestic workers” Anti-Slavery International. متاح على الرابط التالي: www.antislavery.org/what-we-do/tanzania/.

في المجتمع تتعرض للحرمان أو التمييز⁽⁵⁹⁾. وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ينتمي الأطفال في المدارس التي يسيطر عليها الإرهابيون أيضا إلى أسر تبرعت بهم أو إلى دور الأيتام⁽⁶⁰⁾. وفي حين أن الفتيان والفتيات على السواء قد اختطفوا واغتصبوا أثناء التجنيد القسري في الجماعات المسلحة وتعرضوا للاعتداء الجنسي المتكرر من جانب خاطفيهم، تبين الدراسات أن الفتيات يحتجن كرقيق جنسي و/أو "كزوجات" للمقاتلين⁽⁶¹⁾. وقد تدفع الرغبة في الحماية الفتيات أيضا إلى الانضمام إلى الجماعات المسلحة من أجل الهروب من إساءة المعاملة الأسرية في المنزل، فضلا عن تطوير مهارتهن⁽⁶²⁾.

3 - إنهاء إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم وتعذيبهم وسائر أشكال العنف المرتكب ضدهم

45 - يسلط مستودع البيانات الوصفية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة الضوء على أن التأديب بالعقاب البدني والعدوان النفسي غالبا ما يتداخلان وكثيرا ما يقترن حدوثهما. وتتراوح عواقب التأديب العنيف بين الآثار الفورية والأضرار طويلة الأجل التي يحملها الأطفال إلى أن يبلغوا مرحلة متقدمة من سن الرشد⁽⁶³⁾. ويتعرض الأطفال في الأسر التي تعاني من ضغوط للإيذاء البدني والنفسي الذي يمكن أن يعوق قدرتهم على الصمود. ولا يتم توثيق أعداد كبيرة من حالات الإساءة توثيقا كاملا، وهي منتشرة أو يصعب التحقيق فيها، اللهم إلا إذا تم إبلاغ السلطات المختصة بها. وأوضحت البلدان في استعراضاتها الوطنية الطوعية لعام 2021 الحاجة إلى بذل جهود أكبر للتصدي للإيذاء البدني من قبل الوالدين (أو أحدهما) في سياق الأسرة. وتشير الاستعراضات أيضا إلى أن الفضاءات الرقمية قد تخفي مشكلة أكبر فيما يتعلق بتعرض الأطفال للاستغلال عبر الإنترنت⁽⁶⁴⁾.

46 - وبالنسبة للأطفال المودعين في مؤسسات الرعاية البديلة أو المؤسساتية مثل دور الأيتام ومراكز الاحتجاز والملاجئ، من المعروف أن الإهمال باعتباره شكلا من أشكال سوء المعاملة والتعرض لعنف الأقران لسوء المعاملة من جانبهم لها آثار دائمة⁽⁶⁵⁾. وخلصت دراسة أجرتها لجنة لانسيت في عام 2020 إلى أن الأطفال المقيمين في مؤسسات الرعاية "معرضون لخطر الاعتداء البدني أو الجنسي الشديد، وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية، والاتجار لأغراض الجنس أو العمل، والاستغلال من خلال سياحة دور الأيتام،

(59) انظر UNICEF, *Education in Emergencies in South Asia: Reducing the Risks Facing Vulnerable Children* (2009), p. 8.

(60) انظر International Institute for Strategic Studies, *Armed Conflict Survey 2018*, chap. 1, part III, "Child soldiers in armed conflict".

(61) Megan Bastick, Karin Grimm and Rahel Kunz, *Sexual Violence in Armed Conflict, Global Overview and Implications for the Security Sector* (Geneva, Geneva Centre for Security Sector Governance (DCAF), 2007, p. 14.

(62) انظر International Institute for Strategic Studies, *Armed Conflict Survey 2018*.

(63) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات، مستودع البيانات الوصفية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة بشأن الغاية 7-8. متاح على الرابط التالي: <https://unstats.un.org/sdgs/metadata/files/Metadata-08-07-01.pdf>.

(64) Department of Economic and Social Affairs, high-level political forum on sustainable development, *2021 Voluntary National Reviews Synthesis Report*.

(65) انظر Lorraine Sherr, Kathryn J. Roberts and Natasha Gandhi, "Child violence experiences in institutionalized/orphanage care", *Psychology, Health and Medicine*, vol. 22 (2017).

ولخطر يهدد صحتهم ورفاههم بعد إخضاعهم لتجارب طبية⁽⁶⁶⁾. والاتجار بالأيتام هو أحد أشكال الاتجار والرق المعاصر التي قد يتعرض لها الأطفال المودعون في مؤسسات الرعاية لأغراض الاستغلال والربح⁽⁶⁷⁾. وتبين أن الأطفال المنتمين إلى الأقليات وجماعات السكان الأصليين ممثلون تمثيلاً زائداً في مؤسسات الرعاية وفي أوساط المرشحين للتبني على الصعيد الدولي⁽⁶⁸⁾. وقد أشارت نزاعات مثل النزاع الدائر في أوكرانيا إلى حالات ناشئة عن الحمل لفائدة الغير لأغراض تجارية بالنسبة للمواليد الجدد المعرضين لخطر التخلي عنهم⁽⁶⁹⁾.

47 - وتشدد المقررة الخاصة، في تقريرها عن الحمل لفائدة الغير⁽⁷⁰⁾، على أنه في حين ينبغي منع الممارسات الاستغلالية، ينبغي أيضاً أن يكون هناك إطار واضح يكفل عدم التخلي عن المسؤولية الأبوية للوالدين المزمعين و/أو الأمهات البديلات تجاه الطفل المولود من حمل لفائدة الغير إلى أن يتم التوصل إلى حل مناسب يتمثل في الرعاية البديلة. وتعرض المعلومات غير الصحيحة في نظم التسجيل المدني وتزوير معلومات الهوية للأطفال لخطر أن ينتهي بهم الأمر في أيدي المتجرين، فضلاً عن عدم إدماجهم ليحصلوا على الخدمات وليتمكنوا من اللجوء إلى القضاء.

هاء - التحديات السياقية

1 - مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

48 - لقد درست المقررة الخاصة على نطاق واسع التحديات التي تشكلها جائحة كوفيد-19 من حيث زيادة المخاطر ومختلف مظاهر بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً⁽⁷¹⁾. وقد أدى شعور الأسر بالضغط والقلق بشأن الدخل والاحتياجات والخدمات الأساسية إلى زيادة عزلة الأطفال. وأدت زيادة الأزمات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة⁽⁷²⁾ والفقر وتعذر الحصول على الخدمات الاجتماعية إلى زيادة أوجه ضعف المهاجرين والفئات الإثنية من السكان وفئات السكان الأصليين وسكان الأرياف⁽⁷³⁾. وقد تزايد احتمال انخراط الأطفال

(66) انظر Marinus H. van IJzendoorn and others, "Institutionalisation and deinstitutionalisation of children 1: a systematic and integrative review of evidence regarding effects on development", *The Lancet Psychiatry*, vol. 7, No. 8 (2020).

(67) تقرير مقدم من فان دور ونيب (انظر الحاشية 34).

(68) لجنة حقوق الطفل، الملاحظات الختامية بشأن الجمهورية التشيكية (CRC/C/CZE/CO/5-6)، عام 2021، الفقرة 45؛ والمنندى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، تقرير اجتماع فريق الخبراء الدولي المعني بأطفال وشباب الشعوب الأصلية المودعين في الحبس ورهن الاعتقال وفي دور الكفالة والذين يتم تبنيهم (2010)، الصفحة 11 من النسخة الإنكليزية (متاح على الرابط التالي: <https://www.un.org/development/desa/indigenouspeoples/unpfi-sessions-2/ninth-session.html>).

(69) تقريران مقدمان من منظمة "اعترض الآن" (Object Now) ومنظمة "وقف الحمل لفائدة الغير الآن" في المملكة المتحدة (Stop Surrogacy Now UK).

(70) A/HRC/37/60.

(71) انظر A/HRC/46/31.

(72) تقرير مقدم من المؤسسة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية.

(73) تقرير مقدّم من مصر؛ وتقرير مقدم من منظمات المجتمع المدني في دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

في عمل الأطفال⁽⁷⁴⁾ والتسول في الشوارع⁽⁷⁵⁾. وقد واجهت المؤسسات تحديات في تأمين استمرارية خدمات الرعاية المقدمة للأطفال والمراهقين بسبب النقص في مقدمي الرعاية، والتغيرات في البيئة التنظيمية، والتوجهات الحكومية، وانعدام الأمن المالي⁽⁷⁶⁾. وفي حين ألغيت المكاسب التي تحققت في مجال زواج الأطفال، فإن الاتجار وإساءة المعاملة والاستغلال قد اتخذت، من ناحية أخرى، أشكالاً جديدة من خلال تعزيز استخدام التكنولوجيا لتجنيد الضحايا من الأطفال والسيطرة عليهم واستغلالهم⁽⁷⁷⁾. وكانت آثار الجائحة واضحة في مجال الخدمات، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، حيث قوضت فرص الحصول على تلك الخدمات، ومع تراجع عدد الحالات المبلغ عنها، أضحت الحاجة ماسة أيضاً إلى الحماية في حالات التسلسل عبر الإنترنت⁽⁷⁸⁾.

2 - تغير المناخ والآثار البيئية والكوارث الطبيعية

49 - تجبر الآثار المرتبطة بالمناخ والنزوح الأسر على مغادرة منازلها، وفي كثير من الأحيان تتفصل هذه الأسر عن أطفالها. وفي شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، لا يستطيع نحو 28 في المائة من الأطفال الالتحاق بالمدارس، وتتأثر الفتيات والفئات السكانية الضعيفة بذلك بشكل غير متناسب⁽⁷⁹⁾. ويوضع الأطفال في مخيمات غير آمنة للاجئين والمشردين داخليا في البلدان التي يتعرضون فيها لخطر الاتجار بهم وتجنيدهم في الجماعات المسلحة. ولوحظ أيضاً ارتفاع خطر آثار تغير المناخ على الأطفال ارتفاعاً كبيراً للغاية في المناطق المكتظة بالسكان في جنوب آسيا⁽⁸⁰⁾. وبما أن تغير المناخ يعطل نظم الحماية ويجبر الناس على الهجرة والنزوح، فإن تغير المناخ من شأنه أن يعرض ملايين الأطفال لخطر الاستغلال وعمالة الأطفال وسوء المعاملة⁽⁸¹⁾. والأطفال الذين يسافرون بمفردهم أو منفصلين عن والديهم معرضون بشكل خاص لخطر العنف العاطفي والجسدي والجنسي. وهناك أيضاً التحدي المتمثل في الإصغاء إلى آرائهم عند وضع السياسات والافتقار إلى المعرفة، بما في ذلك بشأن تغير المناخ⁽⁸²⁾.

(74) تقرير مقدّم من غيانا؛ ومكتب محامي المساعدة القضائية (أمين المظالم) في جورجيا؛ وتقرير مقدم من آدي أولايا، خبير مشرف على مختبر السياسات الشاملة للجمعية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

(75) تقرير مقدّم من غيانا.

(76) تقرير مقدّم من السلفادور. انظر أيضاً Sudeshna Roy, "Restructuring institutional care: challenges and coping measures for children and caregivers in post-COVID-19 era", *Institutionalised Children Explorations and Beyond*, vol. 8, No. 1 (2020).

(77) تقرير مقدم من التحالف العالمي "WeProtect".

(78) تقرير مقدّم من السلفادور.

(79) International Red Cross and Red Crescent Movement, "Urgent action needed to protect children against climate related disasters in Africa", 5 July 2021.

(80) انظر UNICEF, *The Climate Crisis is a Child Rights Crisis*.

(81) تقرير مقدّم من مصر.

(82) انظر لجنة حقوق الطفل، الملاحظات الختامية بشأن فيجي، على سبيل المثال (CRC/C/FJI/CO/2-4)، عام 2014.

3 - السلامة في الفضاء الرقمي

50 - يعد استدراج الأطفال عبر الإنترنت واستدراجهم باختلاق شخصيات خيالية واستخدام هويات مزيفة على الإنترنت من أشكال الإساءة في بيئة الإنترنت التي تؤثر على الأطفال⁽⁸³⁾. ويتطلب الكشف المبكر والإبلاغ الفعال والتدخل لإحباط هذه الأشكال من الإساءة أفراد شرطة متخصصين ونظاما عالي الجودة لتكنولوجيا الإنترنت، وهو ما لا يجري تمويله في العديد من البلدان⁽⁸⁴⁾. وسُجِّلت خلال الجائحة زيادة بنسبة 106 في المائة في البلاغات الواردة عن الاشتباه في الاستغلال الجنسي للأطفال على الصعيد العالمي⁽⁸⁵⁾. وازدادت وتيرة التسلط عبر الإنترنت وارتفع عدد الصور/المواد الإلكترونية "المولدة ذاتيا" بشكل مفاجئ، حيث ترد نسبة 95 في المائة من المحتوى من فتيات في مرحلة المراهقة المبكرة تتراوح أعمارهن بين 11 و 13 عاما. وبالمقارنة مع ما كان متاحا في عام 2019، لوحظت زيادة بنسبة 77 في المائة في عام 2020، وهو ما يعزى إلى الظروف التي خلفتها جائحة كوفيد-19⁽⁸⁶⁾.

51 - وهناك اتجاه مثير للقلق، والذي تقاوم أيضا بسبب الفقر الناجم عن كوفيد-19، وهو اتجاه المواد المولدة ذاتيا مقابل الدفع. وتشير النزعة إلى إلقاء اللوم على الضحية بسبب المواد "المولدة ذاتيا" إلى مشاكل الوصم التي تمنع الأطفال من الإدلاء بأي معلومات. وثمة حاجة إلى مزيد من المناقشة وتوافق الآراء بشأن المسائل الهامة المتصلة بتحقيق التوازن بين الحق في الخصوصية واحتياجات حماية الطفل والاستخدام المتناسب للتكنولوجيا المبتكرة من جانب الشركات الخاصة من أجل القيام بشكل استباقي بتحديد الأطفال المعرضين لخطر الاستغلال وسوء المعاملة أو الذين يتعرضون لهما بالفعل⁽⁸⁷⁾. فعلى سبيل المثال، أعقبت ذلك مناقشات حول التأثير على حقوق الإنسان الأخرى في أعقاب إدخال الاستثناء المؤقت من التوجيه المتعلق بالخصوصية الإلكترونية وقانون الاتصالات الإلكترونية في عام 2021، بهدف مكافحة الاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت في منطقة الاتحاد الأوروبي⁽⁸⁸⁾. ويلزم تناول هذه المسائل مع مراعاة الآثار المترتبة على السياسات في الأجل الطويل. وهناك تحد ملح فيما يخص عدم مشاركة أصحاب المصلحة في اتباع نهج "إعادة البناء على نحو أفضل". وفي حين يركز القطاع الخاص في الغالب على القضايا الخاضعة للتنظيم، فإن القضايا الخارجة عن هذا النطاق لا تحظى بالاهتمام الكافي⁽⁸⁹⁾.

4 - تزايد اندلاع النزاعات

52 - في العقد الحالي، يشهد المزيد من البلدان نزاعات عنيفة أكثر من أي وقت مضى على مدى العقود الثلاثة الماضية⁽⁹⁰⁾. وأصبح المشهد الهش أكثر تعقيدا مع تغير المناخ، وتزايد عدم المساواة، والتغير

(83) تقرير مقدم من المنظمة الدولية لمساعدة الأطفال.

(84) تقرير مقدم من منظمة Down to Zero Alliance.

(85) تقرير مقدم من منظمات المجتمع المدني في هولندا.

(86) تقرير مقدم من التحالف العالمي "WeProtect".

(87) المرجع نفسه.

(88) المرجع نفسه.

(89) تقرير مقدم من المؤسسة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية.

(90) الذكرى السنوية الخامسة والسبعون لإنشاء الأمم المتحدة (UN75)، عام 2020 وما بعده، "عهد جديد من النزاع والعنف"، عام 2020.

الديموغرافي، والتكنولوجيات الجديدة وقضايا أخرى⁽⁹¹⁾. وتشير البيانات المتعلقة بالنزاعات الناشئة إلى أن الغالبية العظمى من النساء والأطفال معرضون لخطر العنف والاتجار وسوء المعاملة والاستغلال⁽⁹²⁾، وقد أبرزت التقارير التي تغطي النزاعات تجنيد الفُصّر لاستخدامهم في الأعمال العدائية⁽⁹³⁾. إن دعم الأطفال غير المصحوبين بذويهم أو الأطفال المنفصلين عن أسرهم، بما في ذلك الرعاية المؤسسية، والأطفال ذوي الإعاقة، يوجد على المحك⁽⁹⁴⁾. وقد شهدت الاستجابة لحماية الطفل في السياقات الإنسانية في مرحلة ما بعد الكوارث والنزاعات زيادة في عدد الأطفال المودعين في مؤسسات الرعاية⁽⁹⁵⁾، مما أثار مخاوف من احتمال أن يتعارض مفهوم دور الأيتام كمواقع للحماية مع جهود إعادة الإدماج⁽⁹⁶⁾. وقد يكون الأطفال المتأثرون بالنزاع أيضا أكثر عرضة لخطر استهدافهم بالاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب الجيش والقوات غير النظامية وغيرهم من اللاجئين و/أو من هم في موقع السلطة⁽⁹⁷⁾. وتزداد حدة المخاطر الإضافية من حيث حماية الضحايا وإعادة تأهيلهم عندما تتعدى القوات الأجنبية في أراضي النزاع على حيز الإنفاذ والولاية القضائية للهيئات الأمنية والقانونية والقضائية في السياق الوطني. ويلزم مواصلة تقييم ومعالجة الآثار الطويلة الأجل على الأطفال والمجتمعات المحلية والدول.

واو - تدابير عملية لمعالجة أوجه ضعف الأطفال وحمايتهم من البيع والاستغلال الجنسي

53 - ويتضمن هذا الفرع الممارسات الجيدة المستمدة من المساهمات الواردة بشأن التدابير الرامية إلى حماية الأطفال من البيع والاستغلال الجنسي في سياق: (أ) الحالة الظرفية للأسرة؛ (ب) الفضاء الرقمي؛ (ج) الرعاية المؤسسية والبديلة. ويمكن تكييف الأمثلة والدروس بشكل فعال مع البيانات الوطنية سعياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل عدم ترك أي طفل خلف الركب.

1 - الحالة الظرفية للأسرة

54 - معالجة مواطن الضعف من خلال الإطار القانوني ومن خلال مكافحة التمييز بحكم الواقع - تتفاقم حالة الأطفال في المجتمعات المحلية الضعيفة بالفعل بسبب المواقف التمييزية تجاه الأفراد في المجتمعات المحلية ووصمهم وطريقة معاملتهم. ويمكن معالجة القضايا الأوسع نطاقاً والمنهجية فيما يتعلق

(91) World Bank, Fragility, conflict and violence, overview, 2022.

(92) UNICEF, "Children fleeing war in Ukraine at heightened risk of trafficking and exploitation", press release, 19 March 2022.

(93) انظر تقرير الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح (A/HRC/49/58)، عام 2022.

(94) المرجع نفسه. انظر أيضا بيان الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي، الدورة التاسعة والأربعون لمجلس حقوق الإنسان، جلسة تحاور مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، عام 2022 (متاح على الرابط التالي:

www.ecas.europa.eu/delegations/un-geneva/hrc-49-eu-intervention-interactive-dialogue-special-representative-un_en?s=62).

(95) Kathryn E. van Doore and Rebecca Nhep, "Providing protection or enabling exploitation: orphanages and modern slavery in post-disaster contexts", *Journal of Modern Slavery*, vol. 6, No. 3, (2021) pp. 46-61.

(96) تقرير مقدم من فان دور ونيب (انظر الحاشية 34).

(97) Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), resource pack on the rights of children, *Critical Issues: Abuse and Exploitation*, 2009. متاح على الرابط التالي:

<https://www.unhcr.org/3bb81aea4.pdf>

بالفئات الضعيفة من الأطفال عن طريق وضع قوانين وسياسات خاصة بمكافحة التمييز، فضلا عن معالجة الأسباب الجذرية للتمييز بحكم الواقع، مما يقلل من الحواجز التي تحول دون تمكينهم⁽⁹⁸⁾.

55 - **التخفيف من حدة الفقر والضغط المالية** - يمكن لاستراتيجيات الحد من الفقر أن تساعد الأسر والمجتمعات المحلية، وأن تسهم أيضا في تحقيق الغايات 3-5 و 7-8 و 16-2. ومن الضروري توفير الاعتمادات اللازمة للأسر للحصول على الدخل الكافي والسكن والصحة والاستحقاقات الاجتماعية والهيكل القائمة على المشاركة⁽⁹⁹⁾. وتخصيص أموال كافية من الدولة⁽¹⁰⁰⁾ أمر أساسي لإنشاء عدد كاف من مرافق رعاية الأطفال، وخدمات الدعم للوالدين، والرعاية المجتمعية المتخصصة لمنع تكرار الإيذاء⁽¹⁰¹⁾، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال الذين يعيشون أوضاع الحرمان الاجتماعي والمالي.

56 - وتسلط المقررة الخاصة الضوء على أهمية إيجاد سبل مبتكرة لتجاوز مشكلة الفقر المتفشية عند التقليل إلى أدنى حد من مواطن الضعف والمخاطر التي يتعرض لها الأطفال. ففي هولندا، على سبيل المثال، يتناول المشروع المعني بالمال والعنف الصلة القائمة بين المشاكل المالية والعنف. ويتيح المشروع للأخصائيين الاجتماعيين إلقاء نظرة متعمقة على العلاقة بين المال والعنف والعلاقات القائمة على التبعية. كما يوفر للأخصائيين الاجتماعيين الأدوات اللازمة للكشف عن هذه المشكلات مبكرا وليتمكنوا من مناقشتها مع العملاء⁽¹⁰²⁾. وثمة مثال آخر في مصر، حيث ينفذ مشروع حياة كريمة أهدافا كمية لتحسين الظروف المعيشية للمحتاجين. كما أعيد تخصيص الوفورات المحققة من المبالغ المنفقة على دعم الوقود، والتي تستنزف المالية العامة، لتمويل برامج التحويلات النقدية لأشد شرائح الناس ضعفا⁽¹⁰³⁾.

57 - **التعليم والتدريب والتوعية** - لقد ثبت إلى حد كبير أن التعليم يبني القدرة على الصمود فيما يتعلق بمخاطر زواج الأطفال وعمالة الأطفال والاتجار بهم بين الفئات الضعيفة⁽¹⁰⁴⁾. وعلى نحو ما أكده تقرير المقررة الخاصة عن اتباع نهج عملي لمعالجة مسألة بيع الأطفال واستغلالهم جنسيا⁽¹⁰⁵⁾، ينبغي لاستراتيجيات الوقاية مثل التعليم أن تجعل الأسر في صلب اهتماماتها. فعلى سبيل المثال، استحدثت كينيا التعليم الأساسي المجاني للجميع في محاولة للإبقاء على الأطفال الضعفاء في المدارس. وهذه السياسة هي أيضا استراتيجية وقائية لحماية الأطفال من التعرض لمخاطر أخرى⁽¹⁰⁶⁾. وينبغي أيضا توعية المعلمين والآباء ومقدمي الرعاية بالمخاطر التي قد يتعرض لها الأطفال بسبب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتزويدهم بالمعلومات الكفيلة بتوفير الحماية من المخاطر التي تحدق بالفضاء الرقمي⁽¹⁰⁷⁾. وثمة ممارسة

(98) انظر لجنة حقوق الطفل، الملاحظات الختامية: إسواتيني (CRC/C/SWZ/CO/2-4، عام 2021)؛ وجزر مارشال

(CRC/C/MHL/CO/3-4، عام 2018)؛ وهولندا (CRC/C/NLD/CO/5-6، عام 2022).

(99) انظر لجنة حقوق الطفل، الملاحظات الختامية بشأن إسبانيا (CRC/C/ESP/CO/5-6)، عام 2018.

(100) تقرير مقدم من دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

(101) تقرير مقدم من منظمات المجتمع المدني في هولندا.

(102) المرجع نفسه.

(103) تقرير مقدم من مصر.

(104) تقرير مقدم من غيانا.

(105) A/HRC/49/51.

(106) تقرير مقدم من كينيا.

(107) تقرير مقدم من شركة Down to Zero. انظر أيضا التقرير المقدم من سلوفينيا.

جيدة أخرى تتمثل في استراتيجية العمل في سياق مختلف الثقافات للوصول إلى الفئات الضعيفة، ولا سيما لإبلاغ الرسائل الرئيسية بشأن حماية الأطفال من الاعتداء والاستغلال الجنسيين. فعلى سبيل المثال، وضعت غيانا برنامجاً يسمى برنامج الاتصال من أجل التنمية (Communication 4 Development)، يهدف إلى تضييق الفجوة بين الثقافة والقانون في بعض مجتمعات الشعوب الأصلية بشأن مواضيع مثل الاعتداء الجنسي على الأطفال، والنشاط الجنسي دون السن القانونية، والزواج المبكر⁽¹⁰⁸⁾.

58 - **الدعم من خلال البرامج والخدمات** - يمكن للأسر الضعيفة داخل المجتمعات المحلية بناء المهارات الوالدية من خلال الخدمات المجتمعية. وفي إطار برنامج رعاية أسيا في هولندا، يشترك الوالدان، في إطار أسر الأطفال الضحايا والناجين، في برامج إعادة التأهيل من خلال العلاجات والتدريب لبناء القدرة على الصمود⁽¹⁰⁹⁾.

59 - وتستخدم لكسمبرغ كتيبات إعلامية ومواد مرجعية وحملات مرئية للجمهور وشبكات للتواصل الاجتماعي باللغات المحلية كموارد رئيسية لنشر رسائل عن الخدمات الوقائية والحمائية والتأهيلية لأسر ضحايا الاعتداء والاستغلال الجنسيين والناجين منهما⁽¹¹⁰⁾. وفي السلفادور، استُهلّت خطةً بالاقتران مع الخدمات المقدمة لمساعدة وضمان حماية الأطفال المهاجرين وأسره ممن عادوا إلى البلد⁽¹¹¹⁾. وفي غيانا، اعتمدت الحكومة نهجاً إنسانياً إزاء المهاجرين من جمهورية فنزويلا البوليفارية، الذين تتاح لهم إمكانية الحصول على نفس الخدمات التي يحصل عليها مواطنو غيانا، ولا سيما فيما يتعلق بالحصول على الخدمات الصحية والتعليمية⁽¹¹²⁾.

60 - وفي أذربيجان، تتبع وكالات الخدمات المجتمعية نهجاً متكاملًا من خلال الإحالات والاتصال فيما بين الوكالات، باستخدام تدابير الإنذار المبكر في المدارس والمراكز الصحية لمراقبة الأطفال الضعفاء الذين يعانون من مشاكل تعاطي المخدرات أو القادمين من أسر متأثرة بهذه المشاكل.

61 - وفي إيطاليا، من المتوخى تقديم المساعدة الصحية من خلال المستشفيات المحلية والمشاريع المحددة الأهداف للأطفال المهاجرين والأسر المهاجرة⁽¹¹³⁾. وبالنسبة للأطفال الشوارع، فإن الحصول على الرعاية الصحية أمر بالغ الأهمية، لأن ضحايا الاستغلال الجنسي لأغراض تجارية يتعرضون لأخطار أكبر على صحتهم الجنسية والإنجابية مثل الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، وحالات الحمل غير المخطط لها، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز⁽¹¹⁴⁾.

62 - وتدبير الدعم مهمة أيضاً للأسر التي تتصدى للتحديات المتمثلة في مسؤوليات تقديم الرعاية للأطفال ذوي الإعاقة. فكينيا، على سبيل المثال، اتخذت تدابير للحماية الاجتماعية مثل التحويلات النقدية

(108) تقرير مقدّم من غيانا.

(109) تقرير مقدم من منظمات المجتمع المدني في هولندا.

(110) تقرير مقدم من لكسمبرغ.

(111) تقرير مقدّم من السلفادور.

(112) المرجع نفسه.

(113) انظر خطة العمل الوطنية الخامسة بشأن الأطفال، إيطاليا، عام 2021. متاحة على الرابط التالي:

<https://www.minori.gov.it/en/minori/5deg-piano-nazionale-di-azione-infanzia-e-adolescenza>

(114) تقرير مقدم من دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

من أجل رفاه الأطفال الضعفاء ذوي الإعاقة. وتهدف شبكات الأمان ضد الجوع والتحويلات النقدية إلى ضمان حصول الأطفال وأفراد الأسرة المعيشية على ما يلي الاحتياجات الأساسية، ويسهم ذلك في الحد من خطر الاستغلال⁽¹¹⁵⁾. فالسلفادور، على سبيل المثال، وضعت قانوناً يعطي الأولوية للأطفال والمراهقين ذوي الإعاقة بوصفهم مستفيدين من الخدمات⁽¹¹⁶⁾.

63 - **مكافحة القوالب النمطية** - تكتسي مكافحة القوالب النمطية والوصم أهمية حيث يمكنها أن تقلل من تعرض الأطفال للبيع والاستغلال الجنسي. ويمكن أن تشمل الاستراتيجيات المتبعة إشراك الجهات الفاعلة الدينية ومجموعات دعم الأزواج لتعطيل الأعراف الضارة⁽¹¹⁷⁾. ففي بليز، على سبيل المثال، تُعرّف المنظمات الدينية والمجتمعية بأنها جهات شريكة رئيسية في سياق مشاركتها في الدعوة إلى مناهضة زواج الأطفال والاستغلال والاعتداء الجنسيين⁽¹¹⁸⁾.

64 - **المشاركة واتخاذ القرارات** - يمكن وضع خطط عمل أو مجموعات أدوات من خلال مشاركة الأطفال، بمن فيهم الضحايا، للتصدي للبيع والاستغلال الجنسي. ويمكن جعل التقدم المحرز أكثر فعالية من خلال وضع خطط تحدد بوضوح الموارد والغايات وآليات التنفيذ والرصد المستدامة⁽¹¹⁹⁾.

65 - **تسجيل المواليد** - يجب على الدول أن تكفل حصول الأسر المنتمة إلى الفئات الضعيفة والمهمشة على إمكانية تسجيل المواليد في جميع أنحاء البلد. ويمكن وضع تدابير تستهدف الفئات الضعيفة لتوعيتها بأهمية تسجيل المواليد، ويمكن إتاحتها مشفوعة بخدمات الدعم للحصول على شهادات الميلاد.

66 - **البيانات واستخدام التكنولوجيا** - يمكن لنظام مركزي لاستقاء البيانات وجمع المعلومات أن يدعم الجهود الرامية إلى التصدي لمختلف مظاهر الاعتداء الجنسي على الأطفال واستغلالهم جنسياً. ففي إسبانيا مثلاً، ينشئ القانون التنظيمي 2021/8 سجلاً مركزياً للمعلومات المتعلقة بمختلف أشكال العنف ضد الأطفال والمراهقين، بما في ذلك الاستغلال الجنسي⁽¹²⁰⁾. ولدى البوسنة والهرسك أيضاً شيء مماثل في شكل سجل أنشئ بموجب قانون السجل الخاص للأشخاص المدانين بموجب أحكام نهائية وملزمة بارتكاب جرائم الاعتداء الجنسي على الأطفال واستغلالهم جنسياً⁽¹²¹⁾. ويمكن أن تكون الجهود الرامية إلى التبسيط باعتماد قناة واحدة لجمع البيانات فعالة لتجنب الهياكل المتوازية وإهدار الموارد، وفقاً للمدخلات الواردة من رومانيا⁽¹²²⁾. وفي حين أن جميع هذه الخطوات جديرة بالثناء، تشدد المقررة الخاصة على أهمية البيانات الموثوقة التي تُجمع بصورة شاملة منهجية، وتكون مصنفة حسب العمر ونوع الجنس والعوامل الاجتماعية

(115) تقرير مقدّم من كينيا.

(116) تقرير مقدّم من السلفادور.

(117) انظر UNICEF, *Action to end Child Sexual Abuse and Exploitation: a Review of the Evidence* (New York, 2020).

(118) تقرير مقدّم من اليونيسف.

(119) المرجع نفسه.

(120) تقرير مقدم من المؤسسة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية.

(121) تقرير مقدم من مؤسسة أمناء المظالم في البوسنة والهرسك.

(122) تقرير مقدّم من رومانيا.

والاقتصادية وأي من أوجه الضعف الأخرى التي تستند إلى الحالة الظرفية للأسر: وسيمكن ذلك الحكومات من معالجة هذه الآفة من خلال تدخلات محددة الأهداف.

67 - ويمكن أيضا لزيادة استخدام الأدوات التكنولوجية لتعزيز قاعدة البيانات وفائدتها أن تكمل مجموعة التدابير. فبولندا، على سبيل المثال، طبقت خوارزمية خاصة مفيدة في جمع المعلومات والتعامل مع الحالات التي تؤثر على القصر بسبب أزمة المهاجرين. وتحدد الخوارزمية المعدة لفائدة الشرطة وحرس الحدود القصر من ضحايا الاتجار بالبشر، ولا سيما مع مراعاة قضايا الاستغلال الجنسي المحتمل⁽¹²³⁾.

2 - الفضاء الرقمي

68 - الإطار القانوني والأدوات السياسية - ينبغي إعطاء الأولوية للتشريعات التي تنظم الفضاء الإلكتروني لمكافحة البيع والاستغلال الجنسي، على أن تكون مُعرّفة بوضوح وقابلة للتطبيق والإنفاذ وأن تتسم بالفعالية. ويلزم أيضا تعزيز التعاون عبر الوطني في مجال إنفاذ القانون⁽¹²⁴⁾. فبعض الولايات القضائية، على سبيل المثال، لديها تشريعات على الصعيد الوطني تحظر تخزين ونشر البيانات التي تحتوي على مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال على خواديمها⁽¹²⁵⁾. ووفقا لإحدى المساهمات الواردة، تعالج الخطوط الوطنية للإبلاغ عن استغلال الأطفال والاعتداء عليهم جنسياً على شبكة الإنترنت الادعاءات المتعلقة بالاعتداء الجنسي على الأطفال واستغلالهم جنسيا، وتطلب من الجهات المضيفة للمواقع الإلكترونية إزالة هذه الصور⁽¹²⁶⁾.

69 - زيادة فرص الوصول إلى الأدوات التكنولوجية واستخدامها لأغراض الإبلاغ والتجهيز - من التطورات الهامة في حقبة ما بعد الجائحة الحاجة إلى آليات استجابة أكثر فعالية على الإنترنت للأطفال الضحايا. وتسلط مساهمة كولومبيا الضوء على ممارستها الجيدة المتمثلة في عمليات بناء القدرات بشأن استخدام الأدوات التكنولوجية للوقاية والإبلاغ عن الحالات عبر الإنترنت وتجهيزها افتراضيا⁽¹²⁷⁾.

70 - تعزيز أدوار مقدمي الخدمات - يكتسي الدور الذي يؤديه قطاع تكنولوجيا الاتصالات لمكافحة أشكال البيع والاستغلال الجنسي أهمية بالغة. فعلى سبيل المثال، تُفرض قيود في أذربيجان من خلال خدمة الإنترنت الآمنة لمكافحة انتشار مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال على شبكة الإنترنت، مع مراعاة طلبات المشتركين ومشغلي الاتصالات السلكية واللاسلكية ومقدمي الخدمات⁽¹²⁸⁾.

71 - إشراك الشركاء في التنمية - في حين أن جميع البلدان تواجه مشاكل في الحوكمة فيما يتعلق بالفضاء الإلكتروني، فإن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على وجه الخصوص تعاني من انتكاسات بسبب قلة الموارد. ويمكن أن يكون إدخال اتفاقات تعاون قطرية بين الشركاء الإنمائيين والحكومات من أجل

(123) تقرير مقدّم من بولندا.

(124) انظر التقرير المقدم من سايبين ك. ويتينغ، أستاذة مساعدة بجامعة لايدن.

(125) تقرير مقدم من النظام العسكري ذي السيادة المستقلة لمالطة لسانت جون في القدس ورووس ومالطة.

(126) المرجع نفسه.

(127) تقرير مقدّم من كولومبيا.

(128) تقرير مقدم من أذربيجان.

بناء القدرات في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ممارسة جيدة. ومن المهم كذلك سد الفجوة الرقمية بين مناطق البلد الواحد، حيث تترتب عليها آثار متفاوتة بين المناطق الحضرية والريفية⁽¹²⁹⁾.

72 - ويمكن أن يركز العمل الاستراتيجي من أجل التعاون الإنمائي على توسيع نطاق الاستفادة من تعزيز محو الأمية الرقمية والتمويل من أجل تحسين نوعية استخدام الإنترنت والتكنولوجيا من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين لدعم جهودهم في مجال الحماية⁽¹³⁰⁾. وقد دعمت اليونيسف، في السنوات الأخيرة، الحكومات، بما فيها حكومتا زيمبابوي وكمبوديا، في حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت. كما تم وضع خط أساس لقياس التقدم المحرز في تنفيذ تدابير شاملة للتصدي لاستغلال الأطفال والاعتداء عليهم جنسيا عبر الإنترنت تغطي 29 بلدا من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل⁽¹³¹⁾.

73 - **الوعي بالفضاء الرقمي والقدرات في نُظم التعليم** - بالإشارة إلى تقرير المقررة الخاصة عن اتباع نهج عملي لمعالجة مسألة بيع الأطفال واستغلالهم جنسيا⁽¹³²⁾، تبرز المقررة الخاصة أهمية تدريب المعلمين على مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين الوعي بالتكنولوجيا الرقمية في المدارس. وقد أطلقت المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، من خلال مبادرة ولي العهد محمد بن سلمان، دورة تدريبية للمعلمين وبرامج للتوعية من أجل توسيع نطاق المعرفة بالمخاطر السيبرانية المتمثلة في انتحال الشخصية والتحرش والتأثير الفكري والتسلط عبر الإنترنت⁽¹³³⁾.

74 - **تعبئة الأخصائيين الاجتماعيين بأدوات مبتكرة** - تقدم المساهمات الواردة من هولندا أمثلة عن "الدرشة مع فيبر"، التي تساعد، من خلال خطوط المساعدة الرقمية، الأطفال والشباب على الدردشة دون الكشف عن هويتهم مع أخصائيين اجتماعيين معتمدين وتحيلهم إلى الرعاية "خارج شبكة الإنترنت". وقد أثبتت هذه المبادرة، وفقا للتقرير الوارد، فعاليتها في الوصول إلى الضحايا المحتملين⁽¹³⁴⁾.

75 - **الوصول إلى العائلات ومقدمي الرعاية عبر الإنترنت** - يجهل أفراد الأسرة ومقدمو الرعاية، ولا سيما في الفئات المنخفضة الدخل، إلى حد كبير مخاطر أشكال الاستغلال الجنسي المتصلة بوجود الأطفال على المنصات الإلكترونية. ولمعالجة هذه المسألة، يمكن للحكومة أن تقيم تحالفات مع وسائط الإعلام لنشر المعلومات المتعلقة باستخدام الإنترنت على نحو مسؤول ومثمر⁽¹³⁵⁾.

76 - وفي لكسمبرغ، تقدم منصة BEE SECURE تدريباً خاصاً للمعلمين والمربين حول مخاطر الإنترنت والمعايير الحدودية والتحرش الجنسي اللفظي واستدراج الأطفال. وتوفر المنصة أيضا أدلة للوالدين

(129) انظر التقرير المقدم من منظمة Down to Zero.

(130) المرجع نفسه. انظر أيضا التقرير المقدم من منظمات المجتمع المدني في دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

(131) تقرير مقدم من اليونيسف.

(132) A/HRC/49/51.

(133) تقرير مقدم من المملكة العربية السعودية.

(134) انظر التقرير المقدم من منظمات المجتمع المدني في هولندا.

(135) انظر التقرير المقدم من منظمة Down to Zero.

حول مواضيع مثل "شاشات في الأسرة" و "طفلي على شبكة الإنترنت؟ 10 نصائح" والدليل المعنون "عار (ية) على الشبكة؟ الرسائل الإباحية - كل ما يجب أن تعرفه عن ذلك" (136).

77 - وفي مصر، وفي إطار مبادرة نبطة مصر، تم إطلاق رسوم بيانية عن الوالدين الإيجابيين من خلال مقاطع فيديو للوالدين. وتم الاعتراف بالحملة بالحملة #ChooseWordsWisely على Instagram على أنها تعزز فهم قواعد Instagram فيما يتعلق بتسلط الأقران (137).

78 - تدابير التعاون عبر الحدود - يمكن للأنشطة المشتركة عبر الحدود، مثل بناء القدرات والتدريب لفائدة ضباط الشرطة وحرس الحدود والأخصائيين الاجتماعيين، على النحو المبين في مساهمة الاتحاد الروسي (138)، أن تدعم الجهود الإقليمية والعالمية. ويمكن الاضطلاع بأنشطة مشتركة لزيادة الوعي والقدرات في مجال منع وكشف وقمع جرائم إنتاج وتوزيع مواد إباحية ومواد الاعتداء الجنسي على شبكة الإنترنت (139).

3 - الرعاية المؤسسية أو البديلة

79 - مصلحة الطفل الفضلى - تشدد المقررة الخاصة على أنه لا ينبغي فصل الأطفال عن أسرهم ما لم يكن ذلك ضرورياً خدمة لمصالحهم الفضلى وما لم يكن خاضعاً لإجراء قضائي، وفقاً للمادة 9 (1) من اتفاقية حقوق الطفل. وينبغي ألا يكون الفقر والإعاقة أبداً مبرراً لإخراج الطفل من البيئة الأسرية (140).

80 - معاقبة الشركات أو الأشخاص الذين يستفيدون من استغلال الأطفال - ثمة حاجة إلى وضع أحكام محددة في التشريعات تعاقب الشركات أو الأشخاص الذين يحققون أرباحاً من استغلال الأطفال في مؤسسات الرعاية. ففي كمبوديا، ينص قانون قمع الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي لعام 2008 مثلاً، في المادة 10 منه، على تدابير "الترحيل غير المشروع بغرض الاستغلال" (141). بيد أن هناك حاجة إلى أن تتضمن القوانين أحكاماً بشأن تدابير محددة تنص على إعادة تأهيل الأطفال الضحايا الذين استغلوا من أجل الربح، فضلاً عن تعويضهم.

81 - مواصلة تقديم الدعم للأطفال الذين ينتقلون من مؤسسات الرعاية - ينبغي توفير خدمات التدريب والدعم وإسداء المشورة للوالدين بالكفالة والتبني وللمقدمي الرعاية من أجل تقديم الدعم للأطفال في مؤسسات الرعاية وإعدادهم أثناء انتقالهم إلى مرحلة البلوغ، وللمساعدة في بناء قدرتهم على الصمود وتجنب تعرضهم لمخاطر البيع والاستغلال الجنسي. ففي أذربيجان، على سبيل المثال، رصدت اعتمادات للخدمات الاجتماعية والقانونية والاجتماعية النفسية، والمساعدة في إيجاد فرص العمل، وإسداء المشورة الاجتماعية لخريجي مؤسسات رعاية الأطفال الحكومية بغية الحد من مخاطر الاتجار. وقد وضعت أيضاً تدابير محددة لرصد أسر الأطفال المتبنين أو المكفولين وضمان توفير وثائق الهوية لهؤلاء الأطفال (142).

(136) تقرير مقدم من لكسمبرغ.

(137) تقرير مقدم من مصر.

(138) تقرير مقدم من الاتحاد الروسي.

(139) المرجع نفسه.

(140) انظر لجنة حقوق الطفل، الملاحظات الختامية بشأن سويسرا (CRC/C/CHE/CO/5-6)، عام 2021.

(141) قانون قمع الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي، كمبوديا، عام 2008.

(142) تقرير مقدم من أذربيجان.

82 - زيادة الوعي واستخدام الأدوات لمكافحة المخاطر الناجمة عن السياحة والعمل التطوعي في دور الأيتام - ينبغي وضع سياسات وطنية وإقليمية وإنفاذها للقضاء على تطوع غير ذوي المهارات في مرافق الرعاية في المؤسسات. واعترافاً بأضرار سياحة دور الأيتام والعمل التطوعي، وضعت دول مثل أستراليا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية ممارسات من قبيل إسداء المشورة بشأن السفر لتقديم المشورة للمتطوعين المحتملين. واتخذت أستراليا عدة خطوات لتنظيم مشاركة الجمعيات الخيرية في السياحة والعمل التطوعي في دور الأيتام، بما في ذلك تقييد الوصول إلى التمويل الحكومي وإدخال تدابير تنظيمية للجمعيات الخيرية التي تضطلع بأنشطة في الخارج⁽¹⁴³⁾. وتصنف رعاية الأطفال في المؤسسات، والتطوع في الخارج، وكفالة الأطفال على أنها أنشطة عالية الخطورة بموجب اللوائح، ويطلب من المؤسسات الخيرية الوفاء بالحد الأدنى من متطلبات الحماية والمعايير الدنيا ذات الصلة، على النحو المنصوص عليه في القانون الأسترالي وقوانين البلد المضيف⁽¹⁴⁴⁾.

83 - واعترفت أستراليا والمملكة المتحدة أيضاً بالاتجار في دور الأيتام بوصفه نوعاً من أنواع الرق المعاصر التي يمكن الإبلاغ عنها بموجب قوانين الرق المعاصر الخاصة بكل منهما⁽¹⁴⁵⁾. وفي تايلند وكامبوديا، أقامت الحكومتان شراكات مع المنظمات الرئيسية لحماية الطفل للحد من انتشار سياحة دور الأيتام من أجل مكافحة الاستغلال الجنسي في السفر والسياحة. وأصدر الفريق العامل المعني بالسياحة التابع لمنتهى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ أفضل ممارسات السياحة التطوعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في عام 2018، التي تثبّت صراحة السياحة التطوعية في دور الأيتام في قطاعات السياحة في اقتصادات الدول الأعضاء⁽¹⁴⁶⁾. وتوفر القائمة المرجعية القانونية للمؤسسة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية: التدخلات الرئيسية لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي في السفر والسياحة، إطاراً للممارسات الجيدة لمعالجة الأضرار المحتملة للاستغلال في الرعاية المؤسسية⁽¹⁴⁷⁾.

رابعاً - الخلاصة والتوصيات

ألف - الخلاصة

84 - تحدد المقررة الخاصة في هذا التقرير الأطفال الأكثر عرضة لخطر الوقوع ضحية للبيع والاستغلال الجنسي في إطار الحالة الظرفية للأسرة، والفضاء الرقمي، والرعاية المؤسسية والبديلة. وترد

(143) انظر رد الحكومة الأسترالية على تقارير تحقيق اللجنة البرلمانية الدائمة المشتركة المعنية بالشؤون الخارجية والدفاع والتجارة، عام 2020. متاح على الرابط التالي: <https://www.homeaffairs.gov.au/reports-and-pubs/files/government-response-jscfadt-report.pdf>.

(144) المرجع نفسه. انظر أيضاً التقرير المقدم من فان دور ونيب (انظر الحاشية 34).

(145) رد الحكومة الأسترالية على تقارير تحقيق اللجنة البرلمانية الدائمة المشتركة المعنية بالشؤون الخارجية والدفاع والتجارة، عام 2020. انظر أيضاً التقرير المقدم من فان دور ونيب (انظر الحاشية 34).

(146) Asia Pacific Economic Cooperation Tourism Working Group, *Voluntourism Best Practices: Promoting Inclusive Community-Based Sustainable Tourism Initiatives* (2018).

(147) انظر ECPAT International, *Legal checklist: key legal interventions to protect children from sexual exploitation in travel and tourism, 2022*.

التدابير العملية مع أمثلة في سياق الغايات 3-5 و 7-8 و 16-2 من أهداف التنمية المستدامة. وليس المقصود من هذه التدابير أن تكون شاملة، بل أن تكون بمثابة مراجع للإجراءات الملموسة التي يمكن اتخاذها لحماية أشد فئات الأطفال ضعفاً من البيع والاعتداء والاستغلال الجنسيين.

85 - وفي حين بذلت بعض الجهود لتوفير تدابير الحماية للفئات الضعيفة من الأطفال من زواج الأطفال والعمل القسري وسوء المعاملة والاستغلال، فإن هذه التدابير لا بد أيضاً من معالجتها في سياق التحديات الجديدة. ولذلك، ينبغي أن يؤخذ في الحسبان الأثر المستمر لجائحة كوفيد-19، وتوسيع الفضاء الرقمي، واندلاع النزاعات، ومخاطر تغير المناخ والكوارث، في أي تدابير واستجابة تتخذ لمعالجة أوضاع هذه الفئات الضعيفة من الأطفال من أجل إعادة البناء بشكل أفضل والإبقاء على الجهود الدؤوبة التي تبذل في هذا الصدد، فضلاً عن إيجاد حلول مبتكرة.

86 - ومن أجل التنفيذ الفعال لخطة عام 2030، لا غنى إذن عن معالجة أوجه ضعف الأطفال في إطار أهداف التنمية المستدامة من أجل إيجاد عالم لا يترك فيه أي طفل خلف الركب. وينبغي توفير استجابات كافية على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية من خلال التشريعات والسياسات والبرامج والاستراتيجيات. وينبغي أن تنعكس هذه الاستجابات في عمليات الإبلاغ والاستعراضات الوطنية في نطاق الغايات المحددة في إطار أهداف التنمية المستدامة.

باء - التوصيات الموجهة إلى الدول وغيرها من أصحاب المصلحة

87 - تقدم المقررة الخاصة التوصيات التالية إلى الدول وأصحاب المصلحة الآخرين:

(أ) الأطفال الضعفاء بحكم الحالة الظرفية لأسرهم:

'1' معالجة إمكانية تعرض الأطفال للبيع والاستغلال الجنسي من خلال وضع إطار قانوني شامل وتنفيذه بفعالية. وينبغي أن تشمل الجهود أيضاً مكافحة التمييز بحكم الواقع، بما في ذلك عن طريق وضع سياسات محددة لمكافحة أشكال التمييز القائمة التي تؤثر سلباً على هؤلاء الأطفال؛

'2' التخفيف من حدة الفقر والضغط المالية بالنسبة للأسر الضعيفة والمهمشة، من خلال استراتيجيات الحد من الفقر، بما في ذلك عن طريق مؤشرات فعالة قابلة للقياس الكمي، وإعادة تخصيص الموارد وتعبئتها لتقليل المخاطر إلى أدنى حد؛

'3' توفير برامج التعليم والتوعية وبناء القدرات في السياقات المحلية لتطوير ودعم المهارات الوالدية، ولا سيما في مجال مكافحة زواج الأطفال وعمل الأطفال والاتجار بهم؛

'4' نشر مواد إعلامية بلغات الفئات الضعيفة، بما في ذلك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، بشأن التدابير الوقائية والحماية التي تحمي الأطفال، فضلاً عن وسائل الحصول على الدعم التأهيلي للأطفال؛

'5' إتاحة إمكانية حصول الأسر والأطفال في الشوارع على خدمات الرعاية الصحية، ولا سيما خدمات الصحة الإنجابية، لمواجهة المخاطر الصحية التي يتعرض لها ضحايا الاستغلال الجنسي؛

- 6' توفير الخدمات والضمانات القانونية ذات الأولوية للأطفال ذوي الإعاقة المعرضين للخطر أو ضحايا البيع والاستغلال الجنسي؛
- 7' ينبغي أيضا توفير تدابير الدعم من خلال الحزم الحكومية مثل التحويلات النقدية أو توزيع الأغذية أو غيرها من الموارد الأساسية للأسر التي تواجه تحديات المسؤوليات المتعلقة بتقديم الرعاية للأطفال ذوي الإعاقة؛
- 8' وضع تدابير للإنذار المبكر في نقاط الخدمة المجتمعية، مثل المدارس والمراكز الصحية، عن طريق توعية الموظفين في هذه الوكالات بشأن تحديد الفئات الضعيفة من الأطفال. وتبادل وتوفير المعلومات عن الأطفال المعرضين لخطر البيع والاستغلال الجنسي، بما في ذلك من خلال إجراءات الإحالة فيما بين الوكالات؛
- 9' مكافحة القوالب النمطية والوصم من خلال استراتيجيات تنطوي على إشراك الجهات الفاعلة الدينية والمنظمات المجتمعية؛
- 10' إطلاق برامج وخدمات دعم الأقران بشكل منفصل أو معا للوالدين أو لمقدمي الرعاية، وكذلك للأطفال الضحايا؛
- 11' وضع خطط عمل أو مجموعات أدوات من خلال مشاركة الفئات الضعيفة من الأطفال، بمن فيهم الأطفال الضحايا؛
- 12' إنشاء قاعدة بيانات وطنية مركزية أو سجل للأطفال الذين تم تسجيلهم كضحايا للبيع والاستغلال الجنسي وكيفية دعمهم، وتتبع ومتابعة أوضاعهم وتزويدهم بمزيد من الدعم ذي الصلة بعد الإفراج عنهم من مرافق الرعاية الوقائية؛
- 13' إنشاء نظام بيانات مناسب وشامل ومنهجي وموثوق به، بما في ذلك من خلال استخدام أدوات التكنولوجيا لجمع المعلومات المصنفة حسب العمر ونوع الجنس والعوامل الاجتماعية والاقتصادية وأي تفاصيل أخرى عن مواطن الضعف المرتبطة بالإيذاء بسبب الوضع الأسري.
- (ب) الأطفال الضعفاء داخل الفضاء الرقمي:
- 1' وضع إطار قانوني وسياسة شاملين لتنظيم وحوكمة الفضاء الإلكتروني خصيصا لمواجهة بيع الأطفال واستغلالهم جنسيا، مع توخي الوضوح في جوانب التعريف وقابلية التطبيق والإنفاذ والفعالية، وتعزيز التعاون عبر الوطني في مجال إنفاذ القانون؛
- 2' تطبيق منهج تعليمي وطني موحد بشأن المهارات الرقمية لكي يتمكن الأطفال من حماية أنفسهم على الإنترنت، وتوفير عدد كاف من المعلمين المؤهلين والمدربين؛
- 3' زيادة فرص حصول موظفي الإنفاذ على الأدوات التكنولوجية واستخدامهم لها في الإبلاغ عن القضايا المتصلة ببيع الأطفال واستغلالهم جنسيا ومعالجتها؛
- 4' تعزيز أدوار قطاع المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا لمكافحة أشكال البيع والاستغلال الجنسي من خلال التآزر والتعاون بين المشتركين والمشغلين ومقدمي الخدمات؛

- ‘5’ تشجيع الشركاء الإنمائيين على التعاون بشأن البرامج الرامية إلى سد الفجوة الرقمية داخل الدول وفيما بين الدول لزيادة القدرات التكنولوجية واستخدامها من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، فضلا عن تبادل المعلومات لمكافحة بيع الأطفال واستغلالهم جنسيا؛
- ‘6’ تعبئة الأخصائيين الاجتماعيين للعمل مع أجهزة إنفاذ القانون من خلال استخدام أدوات مبتكرة تكنولوجيا للمساعدة في تحديد الضحايا المحتملين وإحالتهم إلى خدمات الدعم المناسبة؛
- ‘7’ إقامة تحالفات بين الحكومة ووسائل الإعلام لنشر المعلومات المتعلقة باستخدام الإنترنت على نحو مسؤول ومثمر. نشر المواد على المنصات الإلكترونية، بما في ذلك بلغات الفئات الضعيفة، لزيادة الوعي بين الأسر ومقدمي الرعاية بالمخاطر المرتبطة باستخدام التكنولوجيا الرقمية بالنسبة للأطفال؛
- ‘8’ القيام بأنشطة مشتركة لتبادل المعلومات في إطار تدابير التعاون عبر الحدود لمنع الجرائم المتصلة بإنتاج وتوزيع مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال وكشفها وقمعها.
- (ج) الأطفال في أماكن الرعاية المؤسسية والبديلة:
- ‘1’ تنظيم واعتماد معايير وطنية، فضلا عن تخصيص الموارد الكافية لتقديم رعاية جيدة للأطفال في أماكن الرعاية المؤسسية والبديلة؛ ويجب أن تمتد هذه المعايير أيضا لتشمل الأطفال الذين يعيشون مع أسر حاضنة وفي مراكز اللجوء واللاجئين؛
- ‘2’ ضمان استمرار دعم المراهقين ورصدهم أثناء انتقالهم من مؤسسات الرعاية، لمنع أو تقليل مخاطر وقوعهم ضحايا للبيع والاستغلال الجنسي؛
- ‘3’ سن تشريعات ضد الشركات التي تحقق أرباحا أو تستفيد من استغلال الأطفال داخل أماكن الرعاية المؤسسية أو البديلة؛
- ‘4’ ضمان الحماية وإعادة التأهيل للضحايا من خلال آليات تقديم الخدمات الملائمة؛
- ‘5’ تنظيم أماكن الرعاية المؤسسية لردع استغلال الأطفال في سياق السفر والسياحة من خلال العمل التطوعي وسياحة دور الأيتام؛
- ‘6’ اتخاذ تدابير من قبيل إصدار إشعارات السفر والمواد الإعلامية المتاحة للجمهور في كل من بلدان المنشأ وبلدان المقصد بالنسبة للسياح بشأن القوانين والأنظمة المتعلقة بسياحة دور الأيتام والعمل التطوعي؛
- ‘7’ القضاء على تطوع غير ذوي المهارات وزيادة الوعي بأضرار السياحة والعمل التطوعي في مؤسسات رعاية الأطفال، بما في ذلك عن طريق تبادل الممارسات والتدابير الجيدة الفعالة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية.